آثار النزاعات المسلحة في أوربا الشرقية على الأوضاع الإنسانية والاقتصاد العالمي

أ.م.د يسار عطيه اتويه
كلية القانون/ جامعة ميسان
yassar٢٠٢١٠@gmail.com

المقـــــــــــــدمة

لقد أضحى القانون الدولي في الوقت الحالي على مفترق طرق فمن المعلوم إن تستشهد وتتمسك به الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وحلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوربي عندما يخدم مصالحها وتتجاهله عندما يتعارض مع مصالحها. وقد أوضح ذلك سلوك روسيا في خرقها المبادئ والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان. عندما شعرت أوكرانيا بخطر روسيا بدأت بالتحرك بشكل سري للانضمام لحلف الناتو من خلال التواصل مع القوة الغربية العالمية ، وفي ذات الوقت كانت تعمل محاولة التوفيق في علاقاتها مع روسيا ، تلك العلاقة التي لا يمكن التخلي عنها لجذورها المتأصلة تاريخياً مع روسيا في كل مجلات الحياة لاشتراك البلدان في جذور تاريخية عميقة. مما يعتبر السبب الذي جعل الرئيس الروسي يستند عليه بإشارة منه الى إن البلدين هما شعب واحد لكن على ارض الواقع تفرقت مسار الدولتين. مما أدى الى ظهور لغتين وثقافتين على الرغم من الارتباط الوثيق بينها ومع ذلك هناك تمييز بينهما. ففي القرن الحادي عشر عندما وحد أمير ياروسلاف الحكيم في المناطق الواقعة بين بحر البلطيق والبحر الأسود" روس كيف" ودون القوانين وشكل أول دولة للسلاف الشرقيين. اذ صنفته كل من روسيا واوكرانيا على إنه المؤسس الأول وتعتبر كل من روسيا وأوكرانيا الوريث السياسي لأتحاد روس كييف حيث يرى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن دولة كييف روس هي دليل على إن روسيا وأوكرانيا بينهما فضاء تاريخي وروحي واحد لكن في القرن السابع عشر عندما تطورت روسيا سياسياً لتصبح إمبراطورية عجزت أوكرانيا حينها عن إقامة دولة خاصة بها فتحولت أوكرانيا الى جزء من الإمبراطورية الروسية لكن بعد تفكك الإمبراطورية الروسية لعام ١٩١٧. شهدت البلاد فترة قصيرة من الاستقلال قبل ان يستعيدها الاتحاد السوفيتي بالقوة.

إن أوكرانيا تمثل حجر الزاوية في دول الاتحاد السوفيتي كما أنها تعد من أكبر الجمهوريات السوفيتية الخمس عشر من حيث عدد السكان بعد روسيا حيث تعد أوكرانيا بحكم موقعها موطنا للإنتاج الزراعي والصناعات الدفاعية والعسكرية

DOI ١٠,٧٠١٢٦/aqj.v٩i١٧,٢٥٠

للاتحاد، ومنذ سقوط الاتحاد السوفيتي يتوق العديد من القوميين الروس في كل من روسيا وشبه جزيرة القرم الى عوده شبه الجزيرة إلى روسيا ، وبسبب الموقع الذي تتمتع به أوكرانيا تنظر لها روسيا على أنها نقطة ضعف كبيرة بالنسبة لها وان بقاء أوكرانيا بعيده عنها يجعلها في تهديد دائم . وفي المقابل يرى الغرب إن أوكرانيا وأوروبا الشرقية حائط صد أمام الروس لمنعهم من العودة من جديد لذا يجب عزل أوكرانيا اقتصادياً وسياسياً عن روسيا. وان روسيا لم تقبل انفصال أوكرانيا تماماً عن نفوذها وظلت تراقب دورها عن قرب كما إن الحديث عن انضمام أوكرانيا للناتو يعد مهدد لروسيا ولهذا بدأت روسيا في إعادة إخضاع أوكرانيا للمركزية الروسية من اجل تحقيق الطموحات الروسية في السيطرة على أوروبا الشرقية.اتسمت الفترة الممتدة ما بين عام ٢٠١٤ وإلى ما قبل الغزو بعدم الاستقرار في العلاقات بين الطرفين وبلغت ذروتها بعدما كثر الحديث عن مفاوضات بين حلف الناتو وأوكرانيا حول انضمام الأخيرة للحلف أعقب ذلك موجة من التهديد الروسي بأن روسيا لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما أقدمت أوكرانيا على هذه الخطوة وأنها ستتخذ ما يلزم من إجراءات للحفاظ على أمنها القومي و الاستراتيجي. وبالفعل بدأ الغزو في٢٠٢٢/١/٢٤ .

أهمية البحث

أن التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وفقاً لقواعد القانون الدولي مخالفة بحد ذاتها ولا تقبل أي ذريعة للاحتلال . وكذلك التصاعد الحاد للتدخل العسكري الروسي وأثره المباشر على الاستقرار الدولي والإقليمي والمحلي والأوضاع الاقتصادية والزراعية ، يعد جريمة دولية لما تسبب في أزمات اقتصادية لشعوب العالم عامة ولحياة الاوكرانين خاصة. ولما ينذر بالدخول في أزمة غذائية حادة من خلال التأثير على الاقتصاد العالمي لعدم الوقوف عند حدود هاتين الدولتين بل يمتد الأثر الاقتصادي بسبب الحرب إلى جميع دول العالم نظراً لأهمية الدولتين وموقعهما في خريطة العالم .

منهجية الدراسة

نتبع في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال تحليل بعض المبادئ والمواد المتعلقة بميثاق الأمم المتحدة والقوانين والمواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بموضوع التدخل العسكري وعدم احترام دول الجوار وكذلك بيان المسؤولية الدولية والآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك التدخل .

مشكلة الدراسة

لقد أدت الحرب الروسية الأوكرانية الى آثار مدمرة على حياة الناس وعنيفة على اقتصاد البلدين والعالم أجمع. فقد شملت آثارها العالم بأسره لما تساهم به كلا منهما في إنتاج الطاقة وتزويد العالم بالغذاء باعتبارهما سلة العالم الغذائية ومن هنا تبرز المشكلة من خلال التساؤلات الآتية :

١- ما أهم المبررات التي استندت عليها روسيا لتبرير غزوها؟

٢- ما هي التداعيات الاقتصادية الإقليمية والدولية للغزو الروسي على أوكرانيا .

٣- كيف يتم معالجة أزمة الطاقة ونقص المواد الغذائية في أغلب أنحاء العالم .

٤- أثر الحرب في أسواق السلع العالمية وأسواق النفط .

٥- ما هو أثر الحرب الروسية الأوكرانية على اقتصاد دول الشرق الأوسط .

٦- أثر العقوبات المتخذة إزاء روسيا وما هو موقف روسيا من العقوبات المفروضة عليها .

هدف الدراسة

١- بيان التكييف القانوني للغزو العسكري الروسي ومدى مشروعيته.

٢- بيان أهم الحجج والمبررات التي استندت عليها روسيا وبوتين لتبرير تدخلها ومدى صحتها.

٣- بيان الانتهاك العسكري الروسي للمبادئ والاتفاقيات والقوانين الدولية وما ترتب عليها بوجه

الخصوص من خرق للمبادئ والمواثيق الدولية.

٤- بيان المسؤولية الدولية المترتبة على الغزو العسكري الروسي.

٥- بيان موقف القضاء الدولي من التدخل العسكري الروسي وموقف محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية

الدولية وأهم المعرقلات التي تواجه المحكمتين في بسط اختصاصها تجاه التدخل الروسي. **الدراسات السابقة:**

١- دراسة محمد بوبوش، الإشكاليات القانونية للحرب الروسية الأوكرانية(٢٠٢٢)، بحث منشور في المعهد المصري للدراسات. تناول الباحث أهم الإشكاليات المترتبة على الحرب الروسية ضد أوكرانيا متطرقاً إلى تكييف الغزو الروسي وشريعة انفصال الأقاليم الأوكرانية وخرق روسيا للمبادئ القانونية وقيمة الاعتراف المنفرد من جانب روسيا بأستقلال الأقاليم التي استولت عليها من جراء تدخلها في أوكرانيا ودور مجلس الأمن في تجريد روسيا من عضوية المجلس.

٢- دراسة عصام عبد الشافي، الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام العالمي(٢٠٢٢)، بحث منشور في مركز الجزيرة للدراسات. تناول الباحث الحرب الروسية الأوكرانية من خلال الأبعاد والتداعيات التي أثرت في التحولات السياسية في أوربا وشرقها وكذلك التحولات في إستراتيجية الأمن القومي الروسي وتطرق كذلك لخسائر الحرب الروسية الأوكرانية البشرية والاقتصادية وكذلك تطرق لموقف الشرق الأوسط من الحرب وتطرق أيضاً للمسارات المستقبلية للنظام الدولي بعد الحرب الروسية الأوكرانية.

٣- دراسة محمد يوسف، الاجتياح الروسي لأوكرانيا وتداعياته من منظور القانون الدولي (٢٠٢٢)، دراسة تم نشرها في المركز الديمقراطي العربي. تناول الباحث الغزو الروسي من ناحية مبدأ إستخدام القوة في العلاقات الدولية وركزت الدراسة بشكل كبير على قرار محكمة العدل الدولية الأخير بخصوص الغزو الروسي وتحليله

مع الإشارة الموجزة للمسؤولية التي ممكن ان تقوم على روسيا.

هيكلية الدراسة

تناولنا الوضع القانون الدولي للتدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وآثاره الاقتصادية من خلال مبحثين خصصنا المبحث الأول للتكييف القانوني الدولي للغزو الروسي ومبررات التدخل الروسي والمسؤولية الدولية للانتهاكات القانونية للمبادئ العالمية والمواثيق الدولية. وفي المبحث الثاني دار الحديث عن مستقبل العالم وفق النظام الدولي الاقتصادي بعد الغزو الروسي والتداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية وآثار الأزمة على أسواق السلع العالمية وأسواق النفط وأسعاره وآثار الحرب على الشرق الأوسط اقتصادياً.

خطة الدراسة

المبحث الأول:الوضع القانوني للغزو الروسي لأوكرانيا والمسؤولية الدولية للتدخل العسكري.

المطلب الأول : الانتهاكات الروسية للمبادئ القانونية الدولية.

المطلب الثاني : المسؤولية الدولية وأثارها عن الغزو الروسي لأوكرانيا.

المبحث الثاني: مستقبل العالم وفق النظام الدولي الاقتصادي بعد الغزو الروسي.

المطلب الأول: التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية.

المطلب الثاني: اثرالغزو اقتصادياً على الشرق الأوسط ودور العقوبات الاقتصادية على روسيا.

المبحث الأول:الوضع القانوني للغزو الروسي لأوكرانيا والمسؤولية الدولية للتدخل العسكري

إن استخدام القوة والتهديد باستخدامها ضد سلامة ووحدة أراضي الدول واستقلالها السياسي محظور وفق المواثيق والاتفاقيات الدولية. فقد جاء في ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة (٤) من المادة (٢) يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة والاستثناء الوحيد على ذلك الذي هو السماح للدول بأستخدام القوة العسكرية في المادة (٥١) من الميثاق ضمن إطار الدفاع المشروع، إلى أن يتخذ مجلس الأمن والأمم المتحدة الإجراءات اللازمة لإعادة الأمن والاستقرار. فقيام روسيا بالهجوم على أوكرانيا هو عملية غزو منظم ومعلنة ولا تأتي ضمن نطاق الدفاع المشروع عن النفس، كون روسيا الطرف الذي بدأ الهجوم و تصرفها مخالف وقد ناقض قرارات القانون الدولي. فمبدأ سيادة الدول واستقلال أراضيها و حظر استخدام القوة هي قواعد ذات طابع عرفي لا يجوز تخطيها أو انتهاكها في أي حال من الأحوال.

إن صلاحيات مجلس الأمن والأمم المتحدة في الرد على الغزو الروسي لأوكرانيا تنحصر ضمن فرض عقوبات اقتصادية أو استخدام القوة العسكرية إذا ما صدر عن مجلس الأمن قرار تحت البند السابع يفيد بأن التصرف الروسي يهدد الأمن و السلم الدوليين وهذا لا يمكن إن يحدث

لأن روسيا عضو دائم في مجلس الأمن وستستخدم حق الفيتو ضد أي قرار يصدر بهذا الشأن. لذلك باب العقوبات الاقتصادية والتحركات خارج إطار الأمم المتحدة ومجلس الأمن هي الأدوات الوحيدة المتبقية بيد الغرب و المجتمع الدولي للرد على الغزو.

المطلب الأول : الانتهاكات الروسية للمبادئ القانونية الدولية

من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الغزو الروسي لأوكرانيا هو إصرار الرئيس الأوكراني طلب انضمام بلاده لحلف الناتو. الذي كان السبب المباشر في اندلاع هذه الحرب في محاولة منه لرسم سياسة بلاده الخارجية بشكل مستقل، ولدعم قواته العسكرية ضد أي تهديد يطال بلادة من قبل أي اعتداء خارجي. ومن هنا بداء يختار حلفائه دون الأخذ بالاعتبار ما هو موقف روسيا التي تعتبر الناتو العدو القديم الجديد ضد مصالحها في العالم، فهي ترى في انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو تهديداً لأمن بلادها القومي وبهذا لن تسمح بأن يأتي عدوها على بابها. وسوف نبين الحجج والمبررات التي دفعت روسيا للحرب ضد أوكرانيا في فرعين.

الفرع الأول: الدفاع الشرعي ومبررات استخدامه من قبل روسيا

إن الدفاع الشرعي حق تم الاعتراف به في القواعد العرفية قبل القواعد المكتوبة ورسخته الشعوب البدائية في العصور القديمة . فمختلف النظم القانونية الدولية والداخلية عملت عليه . فقد أشار "مونتسكيو" في مؤلفه " روح القوانين " أن حياة الدول هي كحياة الناس فكما للإنسان الحق في الدفاع عن نفسه فللدولة الحق في الدفاع عن سيادتها. إلا إن فكره الدفاع الشرعي مرتبطة مع مبدأ حظر إستخدام القوه بين الدول وتطورت معهُ، وان كان هذا لا يعني إن الفكرة كانت غائبة عن القانون الدولي قبل استقرار مبدأ حظر استخدام القوة المقر في ميثاق الأمم المتحدة في المادة (٥١). إلا إن دور الأمم المتحدة في تقديم كل مالديها لتحقيق السلام والأمن الدوليين. فإذا كانت هنالك قوة تهدد العالم عليها إن تلجأ لأستخدام القوه العسكرية التي تقع ضمن اختصاصاتها الضمنية والتي استخدمتها في الكونغو عام ١٩٦٠ وفي العراق عام ١٩٩١ (العناني، ٢٠٠٧،ص٦٧.) فالرئيس الروسي كان يستند من خلال تصريحاته المتكررة بأن الرئيس الأوكراني لم يمنح لنا أي خيار آخر للدفاع عن روسيا وشعبنا غير خيار الحرب، وقد طلبت جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبية من روسيا المساعدة من خلال ممثليها . بالإضافة لذلك ادعت روسيا بأن أوكرانيا تشن عمليات عسكرية هجومية وتستعد لشن حرب ضد روسيا. وبعد فترة وجيزة من اعتراف روسيا في جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبية المعلنة من جانب واحد طلبتا المساعدة من روسيا الأمر الذي دعى الرئيس الروسي لإرسال على حد قوله "قوات حفظ سلام" إلى المناطق الانفصالية. ولكن في الواقع إن هذا هو استمرار للاحتلال الزاحف الذي بدأ في عام ٢٠١٤ . هذا من جانب ومن جانب أخر فشل روسيا في تقديم أي دليل على أن

أوكرانيا هاجمت روسيا ولا توجد معلومات مستقلة عن ذلك أيضاً في المناطق الانفصالية في شرق أوكرانيا والتي كانت موضع نزاع منذ سنوات. كذلك كان هناك أيضاً جهات رفعت أعلاماً زائفة مثل هجمات وهمية كشفها مدونون، وصرحت بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تراقب الصراع في أوكرانيا في إطار مهم خاصة منذ سنوات (يوسف، ٢٠٢٣ https://democraticac.de.). فقد وصف وزير الخارجية البولندي زبيغنيف الغزو الروسي بأنه انتهاك أساسي لميثاق الأمم المتحدة، وأضاف أن تبرير الهجوم بالمادة (٥١) مثير للشفقة ومخزٍ. وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش للصحفيين إن هذه الحرب لا معنى لها وإنها تنتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في الدفاع الفردي أو الجماعي . ويقول مارسيلو كوهين أستاذ القانون الدولي في معهد الدراسات الدولية والتنمية في جنيف أن حجج بوتين لا أساس لها من الصحة لعدة أسباب منها ان المنطقتين الانفصاليتين ليستا دولتين بمعنى القانون الدولي وان تصرفات أوكرانيا لغاية حصول الغزو ضد المنطقتين ليس بشكل عنيف ضدهما. وان الاستخدام المكثف للقوة ضد المنشآت العسكرية في جميع أنحاء أوكرانيا غير ضروري وغير متناسب. في غياب أي دليل على هجوم مسلح من قبل أوكرانيا. وبهذا يظل العمل الروسي فعلياً حرباً عدوانية دون أي مبرر بموجب المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة (مبررات بوتين لشن الحرب على أوكرانيا، تقرير نشرته قناة DW،تاريخ النشر في ٢٠٢٢ ،ص٢، للمزيد راجع الموقع الإلكتروني، https://m.dw.com/ar/dw. ،). والسبب الأخر الذي صرح به الروس هو حماية الأشخاص الذين يتعرضون للانتهاكات والإبادة الجماعية منذ ثماني سنوات، وفي الحقيقة لا وجود لتقارير عن عمليات قتل جماعي مستهدفة للمدنيين في أوكرانيا على الرغم من أن المراقبين الدوليين وثقوا بدقة جميع ضحايا النزاع المدنيين منذ عام ٢٠١٤. فالتقارير الدورية لبعثة المراقبة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي كانت متواجدة على جانبي خط الاتصال في شرق أوكرانيا منذ عام ٢٠١٤ التي تعمل بموافقة روسيا لم تعطي أي مؤشر على قتل ممنهج للسكان المدنيين (المصدر نفسه، ص٤-٥.).

اما عن إزاحة النازيين في أوكرانيا فروسيا تدعي لابد من بذل جهد لنزع السلاح وإزاحة النازيين في أوكرانيا هكذا كان تصريح الرئيس بوتين وهو بمثابة رواية دعائية كان يكررها لفترة طويلة لكن لا أساس لها على الإطلاق مع إزالة النازية يوظف بوتين مصطلحاً تاريخياً لتبرير خططه الخاصة بأوكرانيا فهو يشير إلى سياسات قوى الحلفاء المنتصرة على ألمانيا النازية بعد الحرب العالمية الثانية لقد أرادوا تحرير البلاد من تأثيرات الحزب النازي وإخراج الأشخاص المرتبطين بها من مناصبهم لكن المقارنة مع أوكرانيا خاطئة كما قال اندرياس المحلل في مركز ستوكهولم لدراسات أوروبا

الشرقية (SCEEUS) هذا الحديث عن النازية في أوكرانيا ليس في محلّه تماماً (بومعزة، ٢٠٢٢،ص٢٢٩.).

ان حق الدفاع الشرعي في إطار القانون الدولي يعد استثناءً جوهرياً على قاعدة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية بل إنه الاستثناء الوحيد على هذه القاعدة الآن بعد أن أصبح الاستثناء الخاص بممارسته في مواجهة الدول الأعداء وفقاً للمادتين(٥٣،١٠٧) من ميثاق الأمم المتحدة في ذمة التاريخ بعد دخول الدول الأعداء في الحرب العالمية الثانية في عضوية الأمم المتحدة ولما كان حق الدفاع الشرعي يمثل استثناء على قاعدة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية. فقد تبلور هذا الحق في شكل قانوني في ظل تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية ولعل ظهور هذا الحق على هذا النحو لا يخِل بكونه من الحقوق الطبيعية التي لا تحتاج إلى إقراراها في معاهدة دولية أو ميثاق منظمة دولية ولكن النص على هذا الحق في معاهدة أو في ميثاق منظمة دولية من شأنه أن يضع الضوابط المنظمة لاستخدامه وهذا ما حدث بالنسبة لنص المادة (٥١)من ميثاق الأمم المتحدة (الرحباني ،٢٠١١،ص ٦٦.). وبهذا يعد الدفاع الشرعي حقاً استثنائياً جوهرياً على مبدأ حضر استخدام القوة في العلاقات الدولية وحق الدفاع الشرعي وفقا لميثاق **الأمم** المتحدة ليس مطلقاً بدون قيود فهو من ناحية مقيد بتعرض الدولة المعتدي عليها لعدوان مسلح ومن ناحية ثانية مقيد بأن تمارسه الدولة المعتدي عليها مؤقتاً حتى يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته في اتخاذ التدابير الفعالة ضد الدولة المعتدية ومن ناحية ثالثة فهو يخضع لرقابة مجلس الأمن وبالتالي تلتزم الدولة التي تمارسه بإبلاغ مجلس الأمن فوراً بالتدابير التي اتخذها لممارسة حق الدفاع الشرعي.

الفرع الثاني : انتهاك مبدأ عدم التدخل واستخدام لقوة

إن المقصود بمبدأ عدم التدخل و المذكور في نص المادة (٢/٧) من ميثاق الأمم المتحدة هو تحريم كل أوجه التدخل ضد شخصية الدولة ومكوناتها السياسية والاقتصادية والثقافية. وكذلك تحريم مساعدة دولة أخرى على القيام بأعمال التدخل في الشؤون الداخلية لدوله ما. ويعني به أيضاً حضر التعرض لشئون الدولة الداخلية التي تدخل في صميم سلطان اختصاصها الداخلي وبالأحرى في مجالها المحجوز على نحو يهدد سيادتها واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية(الصالحي ،٢٠٠٩،ص١٠٠). وكما جاء في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول والصادر بمقتضى التوصية (٢٦٢٥) بتاريخ ١٠/٢٤/ ١٩٧٠ عن الجمعية العامة بأنه ليس لأي دولة الحق في التدخل المباشر أو غير المباشر ولأي سبب كان في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى. وبهذا يعني ليس فقط التدخل العسكري بل أيضاً كل أنواع التدخل أو التهديد الموجه ضد مكوناتها السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية مخالفا للقانون الدولي. ومن هذا المنطلق جاء حكم محكمة العدل الدولية الصادر سنة ١٩٤٩ في

قضية كورفو بأن حق التدخل المزعوم تجسيده لسياسة القوة سياسة غطت في الماضي أخطر التجاوزات ولا يمكن أن تجد لها مكان في القانون الدولي العام(عبد القادر، ٢٠٠٩،ص٨٨.).

إن المجتمع الدولي المعاصر يضم دول متساوية في الحقوق والواجبات وإن احترام هذه المساواة والعمل بها يحتم على كل دوله عدم التدخل في شؤون الدولة الأخرى لأن تاريخ العلاقات الدولية ينبئنا إن حالات التدخل هي أكثر بكثير من حالات عدم التدخل وان الكثير من الدول تدخلت بحجه الدفاع عن مبدأ عدم التدخل. ووفقا لميثاق الأمم المتحدة فان استخدام القوه أو اللجوء اليها في العلاقات الدولية أو حتى التهديد بها امراً محظوراً في القانون الدولي. وفقاً لما نصت عليه المادة (٢٤) من الميثاق بقولها يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوه او استخدامها ضد سلامه الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دوله أو على أي وجه الأخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة ويعتبر نص المادة (٢٤) من حجر الزاوية في تجريم اللجوء إلى القوه أو التهديد بها. فقد انتهكت روسيا ميثاق الأمم المتحدة ومزق الرئيس الروسي الدستور الدولي بعد استخدام القوة ضد سيادة دولة جارة وهدد السلم والأمن الدوليين .فالقانون الدولي حرّم كل الأشكال التي يمكن أن تتخذها القوة المستعملة من خلال عبارة ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة سواء كانت هذه القوة مباشرة أو غير مباشرة كالضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية (بوبش، ٢٠٢٢،ص٤-٥، الموقع الإلكتروني،https://eipss-eg.org.) كذلك خضوع أعمال الدفاع الشرعي لرقابة مجلس الأمن وذلك منعاً للتعسف في إستعمال هذا الحق، ففي الأنظمة الداخلية تختص بهذه الرقابة السلطة القضائية بينما في النظام الدولي وفي إطار منظمة الأمم المتحدة فيختص بهذه الرقابة مجلس الأمن فقد تضمنت المادة (٥١) إن التدابير التي يتخذها الأعضاء في استعمال حق الدفاع عن النفس يجب إن تبلغ فوراً إلى المجلس والهدف من إحاطة مجلس الأمن بما اتخذ من تدابير تتعلق بممارسة الدفاع الشرعي. من خلال وضع المجلس أمام مسؤولياته بالعمل لكي لا يسيء استخدام ذلك الحق وذلك عن طريق مراجعة الوقائع وبحثها وعما إذا كان من حق الدولة التي تمارسه استخدام القوة في الدفاع الشرعي من عدمه. فمن مهام مجلس الأمن مراقبة مدى التناسب بين الهجوم والدفاع والتناسب هنا يعني أن تستخدم الدولة القوة بالشكل الذي يؤدي إلى صد العدوان ومجلس الأمن يستطيع من خلال رقابته أن يقرر ما إذا كان ما قامت به دولة ما يعد من قبيل الدفاع الشرعي أو يعد عملاً من أعمال العدوان (غزلان وآخرون , ٢٠١٩.ص١٢٥.). كما قد اشترطت المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة أن يكون فيه اعتداء وذلك يشمل الاعتداء المسلح المباشر والاعتداء المسلح غير المباشر، وهذا فيه حسم قاطع للمشكلة كما أن محرري ميثاق الأمم

المتحدة عند صياغتهم لهذه المادة حصروا الاستثناء في قيام الهجوم المسلح ولم يشيروا الى التهديد به كما في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق. وما يقال أن القانون الدولي التقليدي كان يجيز استخدام القوة في حالة الدفاع الشرعي الوقائي مردود حيث أنه قد أصبح غير جائز في ظل أحكام المادة الخاصة بالشروط وبأحكام الدفاع الشرعي. فالسماح بالتدخل العسكري بحجة الدفاع الشرعي الوقائي من شأنه أن يفتح الباب أمام أعمال الانتقام والأعمال العدوانية تحت دعوى الدفاع الشرعي ولعل ذلك فيه من المخاطر ما يؤثر على الاستقرار الدولي، أما ما يقال أن التطور الهائل في أسلحة الهجوم وبالذات فيما يتعلق بالأسلحة الذرية والنووية فإنه على الجانب الآخر يوجد أجهزة الإنذار المبكر وغيرها مما يجعل الدول المستهدفة قادرة على اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الهجوم إذا ما وقع. إن تقييد ممارسة حق الدفاع الشرعي من حيث المدة تمارس الدولة المعتدي عليها حقها في الدفاع الشرعي إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ الأمن والسلم الدوليين ويرجع ذلك القيد إلى حرص الميثاق على جعل استخدام القوة العسكرية بغرض الدفاع الشرعي أمراً مؤقتاً وألا يكون بديلاً عن إجراءات الأمن الجماعي التي يتخذها مجلس الأمن لإعادة السلم إلى نصابه فحق الدفاع الشرعي ينتهي في اللحظة التي يبدأ منها مجلس الأمن اتخاذ التدابير اللازمة باعتباره صاحب الاختصاص الأصيل في هذا الشأن.

المطلب الثاني : المسؤولية الدولية وأثارها عن الغزو الروسي لأوكرانيا

لقد ارتبطت المسؤولية بالالتزام فلا معنى لوجود الالتزام بغير تحمل المسؤولية من جانب الشخص القانوني الذي يلتزم بهذا الالتزام والذي تخاطبه القاعدة القانونية . فالمسؤولية بالمعنى العام حالة يؤخذ عليها الشخص عن عمل أرتكبه، وهذا العمل يتضمن إخلالاً بالقاعدة القانونية، فالإخلال بها يرتب مسؤولية قانونية يقابلها جزاء حدده القانون. اذ نلاحظ إن المسؤولية الدولية تقع على عاتق الأطراف المتحاربة نتيجة لما يصدر عنها من أضرار تلحق الأذى بالحياة المدنية والاقتصادية. فمبدأ المسؤولية الدولية سواء كانت مدنية ام جنائية يعد جريمة يحاسب عليها القانون(عبود، ٢٠٠٧،ص٧٢٢.) فالأفعال المرتكبة أثناء النزاعات المسلحة الدولية والداخلية التي تندرج ضمن وصف جرائم الحرب وهذا ما تم تأكيده في العديد من النصوص والوثائق والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي حظرت استعمال وسائل وأساليب القتال والإضرار بالمنشات الاقتصادية. وبناءً على ذلك إن روسيا تتحمل المسؤولية الدولية كاملةً عن جميع تصرفاتها ضد أوكرانيا وتتحمل كل ما تسببت به من إضرار بالأرواح والممتلكات المدنية والأعيان الثقافية والزراعية والأضرار التي لحقت بالبنى التحتية.

الفرع الأول: مفهوم المسؤولية الدولية وأثارها

لقيام المسؤولية الدولية يجب توافر شروط معينة وهي وقوع إخلال بالتزام دولي، وإسناد

هذا الإخلال إلى أحد أشخاص القانون الدولي ، وأن يرتب هذا الإخلال ضرراً دولي وهذا ما سارعليه كلً من التشريع والفقه الدولي وأكدهُ القضاء الدولي . بأن المسؤولية الدولية تحصل نتيجة لإنتهاك الالتزامات الدولية ، أو عدم الاكتراث بها . بغض النظر عن مصادر هذه الالتزامات ، سواء أكانت قاعدة اتفاقية أم قاعدة عرفية ، إذ أنها جميعاً تملك القوة نفسها في ترتيب الأثر القانوني. ويتحقق الانتهاك للالتزام الدولي سواء في ذلك كان الإخلال في صورة عمل ، أو امتناع عن أداء عمل ، وهذا الشرط بالنسبة لقيام المسؤولية الدولية للدولة عن إنتهاك قواعد حماية الأموال والممتلكات، عند قيام هذه الدولة بأي عمل يكون مخالفاً لقواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني ، التي توفر الحماية والإحترام للأموال والممتلكات أثناء النزاعات المسلحة بدءً من اتفاقية جنيف لعام ١٨٦٤ لتحسين حال الجرحى والمرضى العسكريين في الميدان، ومروراً باتفاقيات لاهاي١٩٠٧، واتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩وإتفاقية لاهاي ١٩٥٤بشأن حماية الممتلكات الثقافية ، ووصولاً إلى البروتوكول الإضافي الأول ١٩٧٧ ، التي تنص على التزام الدول بإحترام وحماية الأموال والممتلكات أثناء النزاع المسلح، وهذا مهما كانت صورة الفعل، سواء بشن هجوم مباشر أم هجوم ردعي ضد الأموال والممتلكات المحمية أو عن طريق نهبها أو سلبها أوسرقتها. أما عن إسناد العمل غير المشروع فلا يكفي لقيام المسؤولية الدولية للدولة حصول خرق للإلتزام الدولي ، بل يجب توافر شرط آخر وهو أن العمل أو الامتناع عن العمل – الذي يشكل خرق لالتزام دولي – يجب إسنادهُ قانونياً إلى شخص من أشخاص القانون الدولي، ومؤدى ذلك أن الفعل غير المشروع دولياً ، يعد فعلاً صادراً عن الدولة ذاتها ، ومن ثم تسأل عنه دوليا كقاعدة عامة متى صدر عن أي جهاز من الأجهزة الرسمية التي تقوم على تمثيل الدولة والتعبير عن إرادتها ، بغض النظر عن طبيعة ذلك الجهاز، ويمكن نسبة الأعمال غيرالشرعية والتي يقوم بها أفراد القوات المسلحة ، بأعتدائهم على الأموال والممتلكات إلى دولتهم ، وهذا ما أشارت عليه المادة (٩١) من البروتوكول الإضافي الأول بأن يكون طرف النزاع الذي ينتهك أحكام الاتفاقيات والبروتوكول مسؤولاً عن كافة الأعمال التي يقترفها الأشخاص الذين يشكلون جزءاً من قواته المسلحة . وعليه فالأفعال التي يقوم بها أفراد القوات المسلحة بصفتهم هذه تنسب إلى الدولة ، وذلك لأن القوات المسلحة هي من ضمن أجهزة الدولة ، بل هي فئة خاصة من فئات أجهزة الدولة تمارس عليها الدولة ، سيطرة أكبر مما تمارسه على باقي الأجهزة والموظفين الآخرين. إن القواعد المتعلقة بالمسؤولية الدولية في القانون الدولي تؤسس نظاماً قانونياً أساسياً نظراً لما تقرره من ضمانات تكفل احترام الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي على أشخاصه ، وما ترتبه من جزاءات على مخالفة هذه الالتزامات وعدم الوفاء بها ، وبذلك تسهم أحكام المسؤولية الدولية في حماية الممتلكات الثقافية ضد كل أشكال

التهديد كالسرقة والتدمير وسوء استخدام الشارة المميزة باعتبارها أفعالا مجرمة.

إن المسؤولية الدولية بوجه عام هي العلاقة التي تنشأ بين أشخاص القانون الدولي نتيجة خرق قواعد عرفية أو اتفاقية بما يصنف على أنه انتهاكات جسيمة لأحكام هذا القانون، ويترتب عليه ضرر يجب جبره. ومن ثم تنشأ المسؤولية الدولية عن انتهاك قواعد حماية الممتلكات الثقافية في النزاعات عندما يقوم أحد أشخاص القانون الدولي بانتهاك تلك الالتزامات الإنسانية أثناء نزاع مسلح . فالمسؤولية الدولية تقوم عن انتهاك قواعد حماية الممتلكات الثقافية على أساس الخطأ ، المخاطر أو الفعل الدولي غير المشروع . والمقصود بالخطأ كأساس للمسؤولية الدولية أن يصدر من أحد أشخاص القانون الدولي فعل خاطئ يضر بغيره من الأشخاص ، سواء كان الفعل متعمداً أم نتيجة إهمال بمعنى آخر عدم تنفيذ واجب كان بالإمكان أو في الوسع احترامه. وكما هو معروف فإن هدف كل طرف في نزاع مسلح هو إضعاف الطرف أو الأطراف المتنازعة الأخرى ، ولو تطلب الأمر إستعمال وسائل وأساليب قتالية جديدة وأشد تدميراً لكن الأطراف المتنازعة لا تضع في حساباتها الأضرار التي قد تصيب الممتلكات الثقافية من وراء ذلك، وقد تحتج بالضرورة العسكرية لإثبات شرعية أعمالها في حال إثبات الخطأ عند قيام مسؤولية أحد أطراف النزاع عن التعرض لممتلكات ثقافية مادية. ومن ثم لا يمكن الاعتداد بنظرية الخطأ كأساس لقيام المسؤولية الدولية عن انتهاك قواعد حماية الممتلكات الثقافية رغم أن اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ أخذت بهذا الأساس الذي لا يحقق حماية فعلية لهذه الممتلكات في النزاعات المسلحة، إلى جانب أساس آخر هو خرق قواعد الحماية المقررة للممتلكات الثقافية بموجب نصوص الوثائق المعنية . ففي أوكرانيا الذي يعتبر ذاكرة العالم حيث يحتوي على أكثر من مليون موقع أثري ومعلم تاريخي وحضاري، فقد تم الاعتداء على الأعيان الثقافية ودور العبادة بشكل منهجي بهدف محو تاريخ وحضارة هذا الشعب. وقد استُخدمت أكثر من سبع مواقع أثرية مهمة كقواعد عسكرية، ناهيك عن النهب الذي تعرضت له هذه الآثار. ومن الجرائم التي وقعت بحق الشعب الأوكراني هي جرائم منافية لحقوق الإنسان. بهذا خرقت روسيا الأعراف والقوانين الدولية التي تعمل على الأمن والسلم الدوليين مما يحتم قيام المسؤولية الدولية بحقها.

نستنتج من هذا أن المسؤولية القانونية عن الأضرار، جزءاً لا يتجزأ من أي نظام قانوني ، ويتوقف مدى فاعلية النظام القانوني على مدى نضوج قواعد المسؤولية فيه ، بل يمكن القول أنَّ المسؤولية الدولية يمكن أن تكون أداة لتطوير القانون بما تكفله من ضمانات ضد مخالفة الالتزامات القانونية . لذلك نجد نظام المسؤولية الدولية يحظى بأهمية كبيرة في نطاق القانون الدولي، إذ أنَّ من شأن هذا النظام إعادة الحق إلى نصابه ، وإنصاف الجانب المضرور على الرغم من وجود بعض الاستثناءات كحالة العراق في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ عندما تم تحميل

العراق المسؤولية كاملةً عن جميع الإضرار التي لحقت بالغير من جراء قوات التحالف، فضلاً عن ما خلفته تلك الحروب من زعزعت للاستقرار الأمني والسياسي الذي كان السبب في تدهور الأوضاع بشكل عام. مما أدى لخلق تنظيمات إرهابية وظهور مليشيات مسلحة وجماعات خارجة عن القانون عاثت فساد في الأرض ومارست كل أنواع القتل والخطف والنهب والسلب والتهجير والاستيلاء على الممتلكات العامة والخاصة ولا تزال ليومنا هذا مستمرة بتلك الأعمال الوحشية في العراق وسوريا وليبيا واليمن بالإضافة الى تواجدهم بشمل خلايا إرهابية نائمة في كثير من دول العالم الغربي والشرقي تنهض بين الحين والآخر للقيام بأعمال إرهابية، لذا يأمل العالم بأن يتم محاسبة وملاحقة هذه التنظيمات ومحاكمتهم محاكمة حقيقية وليست صورية أو غض النظر عن تصرفاتهم الإجرامية

الفرع الثاني: دور القضاء الدولي في تطبيق المسؤولية الدولية

أن الجزاء الذي يطبق على الدولة في حقيقة الأمر سيطبق ويتحمله شعب تلك الدولة ، كما أنه لا توجد سلطة عليا فوق سلطة الدول يمكنها توقيع العقوبة الجزائية ضد الدولة. وفي هذا السياق أكدت محكمة (نور مبورغ)بشكل واضح أن مجرمي الحرب يمكن أن يمثلوا أمام العدالة ، أو أمام محكمة جنائية دولية ، وقد أعلنت عن هذا بقولها "إنَّ الأفراد وحدهم الذين يرتكبون الجرائم ضد القانون الدولي ، ولا يمكن كفالة تنفيذ وإحترام قواعد القانون الدولي ، إلا بعقاب الأفراد الذين يرتكبون مثل هذه الأفعال " (السيد، ١٩٨٥ ،ص١٣٠.) ففي تجسيد المحكمة الجنائية الدولية على أرض الواقع هو في حد ذاته تحدي كبير، وضمان أكيد لردع منتهكي قواعد الحماية المقررة للأموال والممتلكات . فالنظام الأساسي للمحكمة يوفر الشرط الأساس للجرائم الإنسانية والاقتصادية التي تتمثل في جرائم الإبادة ، وجرائم ضد الإنسانية ، وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد استمرار الحياة كتدمير الموارد والمنشآت التي تعمل على استمرار المرافق الحيوية والذي يعد تدميرها فرض أحوال معيشية قاسية من بينها الحرمان من الحصول على الماء الذي يعد جزءاً من الطعام مما يسبب إهلاك جزء من السكان فضلاً عن أنَّه يعد من الأفعال اللاإنسانية والذي يسبب معاناة شديدة وأذى خطير يلحق بالجسم وبالصحة البدنية جراء الحرمان من الماء لذا يعد تدمير أصل مقومات تلك الموارد المياه والمنشآت المائية جريمة ضد الإنسانية. هذا ويدخل تدمير موارد المياه والمنشآت العاملة عليها جريمة دولية ضمن نطاق الفقرة (٢/ب-٢٥)من المادة (٨)من النظام الأساسي للمحكمة إذ نصت على أنَّ " تعمد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب بحرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم , بما في ذلك تعمد عرقلة إمداد المساعدات على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف يشكل جريمة حرب". فالأساليب التي تناولتها هذه المادة هي بالضبط ما يسببه تدمير موارد المياه والمنشآت المدنية .نصت المادة (٢٥) من النظام

الأساسي للمحكمة الدولية على المسؤولية الجنائية الدولية وعدت أن اختصاص المحكمة يطبق على الأشخاص الطبيعيين وأن الشخص الذي يرتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة يكون مسؤولاً عنها بصفته الفردية وعرضه للعقاب وفقاً لنظامها الأساسي. فالمسؤولية الجنائية للفرد لا تؤثر في مسؤولية الدول بموجب القانون الدولي وهذا ما قررته الفقرة (٤)من المادة نفسها. فالدولة تبقى مسؤولة عن الضرر الذي يلحق بالآخرين نتيجة لأعمالها غير المشروعة وتلتزم الدولة بالتعويض عن هذا الضرر على النحو المقرر في أحكام المسؤولية الدولية.يتضح من ذلك أن المحكمة الجنائية الدولية تختص بمحاكمة الأشخاص الطبيعيين فقط فلا يسأل عن الجرائم التي تختص المحكمة بالنظر فيها الأشخاص الذين يحملون صفة معنوية أو اعتبارية أي لا تقع المسؤولية الجنائية على عاتق الدول أو المنظمات أو الهيئات التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية لذلك يمكن القول أن النظام الأساسي استبعد نظرية المسؤولية الجنائية الدولية للدولة أو للمنظمة الدولية حيث مازالت هذه المسؤولية مسؤولية مدنية بحتة حتى وقتنا الحاضر (سامية ٢٠١٦،ص ٩-١٠.) وقد وصف الرئيس الامريكي جو بادين الرئيس الروسي بوتن بأنه مجرم حرب من خلال قصف المستشفيات وتدمير البنى التحتية وإحراق الكثير من المزارع والمنشآت الحيوية.

فالمحكمة الجنائية الدولية مختصة في محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجريمة العدوان ولكن يقف حجرعثرة في سبيل ممارستها لاختصاصها هو موافقة الدول على الانضمام للنظام الأساسي للمحكمة وهذا ما لم تفعله كل من روسيا وأوكرانيا لغرض محاكمة مجرمي الحرب من دول غير أطراف في النظام الأساسي للمحكمة ، ووفقاً للمادة (١٣) من النظام بأن يكون هنالك تحويل من مجلس الأمن وهذا مالم يحدث خصوصاً عند استخدام روسيا لحق النقض الفيتو مما يعني عدم قدرة المحكمة الجنائية الدولية في محاكمة الأشخاص الروسيين الذين أرتكبوا أي من الجرائم السالفة الذكر وهذا يهدد مستقبلها ويجعلها عرضة للانتقاد إذاً ما الفائدة منها اذا لم تحاكم مجرمي الحرب الذين عاثو في الأرض فساداً وأصبح مبدأ المسئولية الجنائية الدولية الشخصية من المبادئ المستقرة في ضمير الجماعة الدولية. مما يستوجب أن يشق طريقه للتطبيق العملي على نحو أكثر جدية وفعالية . وليس مجرد عمل إنشائي وحبر على ورق في دائرة العدالة الجنائية (بوبوش، المصدر السابق، ص٢٢-٢٥.) . وقد قامت أوكرانيا ومعها المحكمة بالنّفاذ من هذه الثغرة الأخيرة بالذات لتخطّي عدم قبول روسيا بأختصاص الأخيرة وعدم حضور الجلسات وذلك بعد إن قدم الأوكرانيون قضيتهم مستندين إلى أن روسيا ادّعت في تبرير العملية العسكرية أن هناك "إبادة جماعية تحصل في أقاليم دونباس". لذلك، طلبوا من المحكمة النظر في القضية على أساس "اتفاقية إبادة الجنس"، التي تستطيع المحكمة

خلالها النظر في قضية ما من دون موافقة الدول المعنية واستند الأوكراني إلى خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي اتهم كييف بإبادة القوميات الروسية في أقاليم دونباس (البياري، ٢٠٢٢،ص٣،

https://www.aljazeera.net/opinions .) .و قاطعت روسيا أولى جلسات المحكمة التي عقدت بطلب من أوكرانيا على خلفية غزوها من قبل روسيا وقد علقت المحكمة على غياب روسيا بالاستغراب لأنها دولة عضو دائم بمجلس الأمن، وكان هذا التعليق من القاضي جوان دونوهيو رئيسة المحكمة و حيث قالت كيف تغيب روسيا عن الإجراء الشفوي أمام المحكمة . كما اعتبرت محكمة العدل الدولية أن تغيب دولة روسيا لا يمكن أن يقف عقبة حقيقية باستخدام المحكمة التدابير المؤقتة أو أن يؤثر على صحة قرارها ومشروعها حول الحرب القائمة بين روسيا وأوكرانيا. وربما تغيب روسيا عن الجلسة كان الهدف منه من أجل تعطيل وإبعاد عمل محكمة العدل الدولية عن إختصاصها بالحرب القائمة ، والتمسك أمامها بدفوع قانونية، بحجة أن روسيا قامت بالتدخل العسكري في أوكرانيا من أجل حماية السكان الناطقين باللغة الروسية، وبسبب جرائم الإبادة الجماعية بحق هؤلاء من قبل دولة أوكرانيا ، وفق إدّعاء موسكو إن تغيّب روسيا لا يعطل مشروعية القرار الصادر عن المحكمة لأن قرارات محكمة العدل الدولية تعدّ ملزمة ونهائية فيما يتعلق بدولة أوكرانيا، ويمكنها اللجوء لمجلس الأمن الدولي، بناء على طلبها، لتنفيذ تدابير خاصة من أجل إنفاذ الحكم الصادر من محكمة العدل الدولية (نقولا، ٢٠٢٢، ص٢.

https://www.almayadeen.net/articles.) وان محكمة العدل الدولية لا تمتلك جهاز تنفيذي ولا يمكنها تبعاً لذلك من أن تتخذ إجراءات مباشرة ضد الدول التي لا تنفذ قراراتها . وفي حال تمنّعت إحدى الدول عن الالتزام بقراراتها، فعلى الطرف المتضرّر أن يلجأ إلى مجلس الأمن ،ومجلس الأمن إذا رأى ضرورة لذلك، أن يقدّم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب إتخاذها لتنفيذ الحكم (المادة ٩٤) ولكن هذا مستحيل من الناحية الواقعية وذلك بسبب حق النقض الفيتو الذي تستخدمه روسيا في نقض القرار، إذا ما اتخذ مثل هكذا قرار بعدم قبول روسيا باختصاص المحكمة وبعدم قدرة الأخيرة على تنفيذ قراراتها لعدم وجود جهاز تنفيذي لديها وبوجود روسيا في مجلس الأمن سيبقى قرار المحكمة حبراً على ورق. وبالتالي لا تستطيع المحكمة من ممارسة اختصاصها تجاه روسيا طالما كان اختيار اللجوء اليها اختيارياً وهو ما لم تغعله روسيا فليس من المعقول ان تلجأ دولة للمحكمة بما يضر ويتعارض مع مصالحها وفي الأخير حصلت أوكرانيا على ما تريده من اللجوء للمحكمة وهو التشهير بروسيا إعلامياً في الحصول على حكماً ضدها من أعلى محكمة دولية وهو ما كان متوقعاً حيث صوت لصالح القرار القضاة الغربيين وإعترض كل من القاضي الروسي والقاضية الصينية مما يعني إن الفرز او

التأثير السياسي قد دب إلى القضاء الدولي أيضاً (المصدر نفسه، ص٦.).

المبحث الثاني: مستقبل العالم وفق النظام الدولي الاقتصادي بعد الغزو الروسي

لقد مر النظام الاقتصادي العالمي بمراحل عديدة لما وصل إليه الآن من تشابك وتشعب هذا التنظيم والترابط للاقتصادي العالمي لم يأتي اعتباطاً بل جاء وفق تطور فكري ونظري عميق جداً أشبة بشبكة عنكبوتيه متلازمة وفق أسس هندسية في مقاييس خارقة للأسس العلمية الحديثة . لذا يعرف النظام الاقتصادي العالمي بأنه نسق يتكون من مجموعة الأسس والقواعد الفكرية التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الدول و الفواعل من غير الدول (سلامة ، ٢٠٢٢.ص٢٤.) اذ تسير هذه العلاقات الاقتصادية بين الدول في إطار الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي وتبعاً لذلك يعمل الاقتصاد العالمي وفق تشابك وتكامل اقتصادي . فالترابط المالي مكن النظام العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية من ربط الدول بعضها ببعض عبر ترابط مالي قوي وذلك عبر فرض عملة رئيسية للتسويات الدولية كافة اذ تقيم جميع المعاملات التجارية والاقتصادية و الخدمية بين دول العالم بالدولار الأمريكي الذي أصبح اليوم يستخدم كعملة موحدة للتسويات الخارجية بين الدول وكغطاء مالي للعملات المحلية وتبعاً لذلك يوجد اليوم نظام مالي تجرى في إطاره تسوية جميع التعاملات المالية بين الدول اذ تقوم الدول بتسوية معاملاتها المالية الناتجة عن العمليات التجارية و الاستثمارية مع العالم الخارجي عبر منظومة المصارف العالمية التعاونية والمعروفة اختصاراً (SWIFT) (Malafat/Malaf-Ukraine . https://acpss.ahram.org.eg/Media/

المطلب الأول: التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية

أدت تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية إلى تفاقم الوضع الاقتصادي فبمجرد اندلاعها ارتفعت اسواق المواد الخام والمواد الغذائية ارتفاعاً حاداً بحكم الدور الذي تلعبه روسيا واوكرانيا في تزويد الاقتصاد العالمي بهذه المواد. فضلاً عن روسا ودورها في توفير الطاقة فالترابط الطاقي يأتي بوصفه محوراً أساسياً للترابط الاقتصادي، إذ إن مصادر الطاقة تعد المحرك الأساس في عملية الإنتاج على المستوى العالمي وخصوصاً النفط والغاز اللذان تسيدا مصادر الطاقة الأخرى. ونظراً للتوزيع الغير متكافئ للنفط والغاز عالميا نجد أن مصادر هذه الطاقة موجودة بوفرة في دول معينه وتفتقر لها دول أخرى في حين توجد بكميات قليلة في سائر دول العالم. لذا يسير الترابط إذا ما علمنا معاناة اغلب الدول ذات الوفرة الطاقية من ضعف في العنصر التكنولوجي الذي تمتلكه الدول الأخرى خاصة الدول الصناعية الكبرى التي هي بحاجة ماسة إلى مصادر الطاقة خاصة النفط والغاز لاستدامة صناعتها وتطويرها والذي تقوم بدورها في تصدير منتجاتها إلى الدول الأخرى ومن ضمنها الدول التي استوردت منها مصادر الطاقة

لذا يكون الترابط بالأمن الطاقي لكل من المصدر والمستوردين لمصادر الطاقة (العبودي ، ٢٠٢٢. ص ٤- ٧.) . فالترابط الاقتصادي اليوم يكمن بسير التبادل والمتاجرة بالسلع والبضائع بين الدول إذ تقوم التجارة بين الدول وفق الميزة النسبية التي جاء بها ديفيد ريكاردو والتي قامت عليها أسس منظمة التجارة الدولية للاعتماد المتبادل بين الدول كافة. كذلك هو الآخر الترابط الخدمي إذ يتداخل قطاع الخدمات مع جميع القطاعات الأخرى لكن تبرز أهميته بوضوح في قطاع النقل والاتصالات إذ أن العالم مقسم إلى دول ولكل دولة حدود معينة لا تسمح بأختراقها من دون إذن ولكي يتحقق الترابط العالمي في المجال الاقتصادي والتجاري والمالي والطاقة يجب تحقيق الترابط والتنسيق بين الدول في مجال النقل والاتصالات سواء النقل البحري عبر الممرات البحرية أم النقل الجوي عبر إختراق أجواء الدول للوصول إلى الجهة الأخيرة. لذا يكمن الترابط بالتعاون المتبادل وفق المصلحة المشتركة بين جميع دول العالم عبر تأمين الاتصالات وتوزيع المهام وهذا ما عملت على ترسيخه الاتفاقيات والمواثيق الدولية المنظمة لهذا الترابط والموقعة عليها أغلب دول العالم وأهمها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقية الطيران المدني الدولي التي تضم في عضويتها(١٩١) دولة واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاتصالات الإلكترونية . تكمل هذه الارتباطات بعضها ببعض وفق عملية تنسيق وتكامل دولي لذا فأن أي تأثير أو خلل يصيب إحدى ترابط الاقتصاد العالمي ينعكس فوراً على سائر الارتباطات ومثال على ذلك الغزو الروسي وكيف أثرت على الاقتصاد العالمي(العبودي ،المصدر السابق،ص٩.)

الفرع الأول : الآثار الاقتصادية الإقليمية والدولية للحرب الروسية الأوكرانية

لقد تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في تداعيات عالمية وإقليمية مقلقة في الوقت الذي كان العالم في طريقة للخروج من جائحة كورونا التي كان لها أثراً شديد على المجتمع الدولي في كل مجالات الحياة . وقد تمثل أبرز تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية في تقلبات أسعار الطاقة من النفط الخام والغاز الطبيعي التي تمثلت في أزمة كبيرة في ارتفاع أسعار كل مصادر الحياة فإنتاج مواد الغذاء وبالأخص مادة القمح تعتمد على الآلات التي تعمل على مصادر الطاقة مما يزيد من احتمالية حدوث أزمة غذاء عالمية وشيكة. وبسبب الحرب ازدادت الضغوط على الأسعار العالمية، لأنه في الحقيقة إن كل من روسيا وأوكرانيا تشكل نسبة كبيرة من الصادرات العالمية لعدد كبير من السلع الإستراتيجية . إذ تعد روسيا مصدرا أساسياً للغاز الطبيعي وثاني أكبر مصدر للنفط الخام حيث تمثل روسيا نحو (٢٥%) من صادرات الغاز الطبيعي العالمي و(١٨%) من صادرات الفحم و(١٤%) من صادرات البلاتين و (١١%) من صادرات النفط الخام العالمي. فالمخاطر المحتملة ستؤدي إلى انخفاض حاد في المعروض من هذه السلع وهذا بدوره يؤدي الى

شل الحياة من خلال تعاظم الإرباك في كل الأشياء التي كانت توردها روسيا واوكرانيا .فكلا الدولتين لهما دورا رئيسياً في أسواق الغذاء والبناء والاستثمار والتجارة العالمية فهما منتجان رئيسيان للقمح والشعير والذرة وتمثلان اكثرمن (٢٧ %) من الصادرات العالمية وكلاهما يشكلان ما يقارب من ثلثي صادرات زيت عباد الشمس حيث تمثل أوكرانيا وحدها ما يقارب من نصف الصادرات (٤٢%) بينما تمثل روسيا (٢١%) ولا ننسى مواد البناء والإنشاء (التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب الروسية الاوكرانية على اليمن، ورقة تحليلية، الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتعاون الدولي- قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية ، ٢٠٢٢ ، ص ٧ .) وبالتالي فالحرب لها تداعيات كبيرة في جميع أنحاء العالم وخاصة للأمن الغذائي الذي قد يخلق أزمة غذائية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وربما النقص في العديد من البلدان التي تعتمد على الصادرات من روسيا وأوكرانيا . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تعتبر روسيا أكبر مصدر في العالم للأسمدة حيث تمثل (١٤%) من حجم الصادرات العالمية وبالتالي فإن أي نقص في الأسمدة سوف يشكل خطراً كبيراً على الإنتاج الزراعي في جميع أنحاء العالم مما يؤدي إلى نقل تكاليف المدخلات المرتفعة مباشرة إلى المستهلكين أو ينتج عنها استخدام اقل من المدخلات و تقليل كمية المحاصيل حيث تؤثر التكاليف الباهظة الروسية الأوكرانية وسوف تعمل على زيادة الضغوط وتضخيم أزمة الغذاء السائدة بالفعل في كثير من مناطق العالم (التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب الروسية الاوكرانية ،المصدر السابق،ص٩-١١.)

إن التداعيات العالمية للغزو تشير إلى أن البلدان التي تشعر بالمزيد من الضغوط هي التي تعتمد على استيراد الطاقة والسلع الغذائية من روسيا وأوكرانيا خاصة التي تعاني من نقص حاد في المواد الغذائية والطاقية. وبالتالي فإن العواقب بالغة الخطورة بالفعل تأتي من مخاطر حدوث طفرة في أسعار الطاقة والسلع الأولية بما في ذلك القمح وغيرها من الحبوب مما يزيد من الضغوط التضخمية نتيجة انقطاع سلاسل الإمداد والتعافي من جائحة كورونا وسيكون لصدمة الأسعار تأثير على العالم بأكمله وخاصة على البلدان الفقيرة التي يشكل الغذاء والوقود نسبة اكبر من أنفاقها، وإذا تصاعدت الحرب الروسية الأوكرانية فسيكون الضرر الاقتصادي أكثر تدميراً حيث تكون تداعيات الصدمة من خلال ارتفاع أسعار السلع الغذائية والطاقة سيدفعان التضخم نحو مزيد من الارتفاع مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وضعف الطلب . كذلك ارتفاع تكاليف الشحن ويؤثر على التضخم في البلدان المستوردة أكثر من غيرها. بأعتبار تكاليف الشحن هي محرك مهم للتضخم في جميع أنحاء العالم وعندما تتضاعف أسعار الشحن يرتفع التضخم ، حيث أدت الحرب الروسية الاوكرانية إلى ارتفاع الأسعار الآجلة لناقلات النفط خلال شهري أبريل ومايو ٢٠٢٢ وبمتوسط

(١٢٠%) على الطرق البحرية العالمية الرئيسية (بيان خبراء صندوق النقد الدولي عن الاثر الاقتصادي للحرب في اوكرانيا،رقم ٢٢/٦١ في ٥ مارس ٢٠٢٢،مقال منشور على الموقع الالكتروني،ص٣ https://www.imf.org/ar/News/Articles/٢٠٢٢/٠٣/٠٥.) ويشير خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن الحرب الروسية الاوكرانية تمثل ضربة قوية للاقتصاد العالمي تضرب النمو وترفع الأسعار من خلال النظر إلى ما هو أبعد من المعاناة والأزمة الإنسانية الناجمة عن الحرب الروسية الاوكرانية فإن الاقتصاد العالمي بأكمله سيشعر بأثار تباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم (المصدر نفسه، ص٥-٦.) . ومع تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية تعزز ارتفاع أسعار النفط أيضا في ضوء ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي مع القيود المفروضة على الغاز الروسي وتمثل الطاقة القناة الرئيسية لانتقال التداعيات حيث تشكل مصدرا أساسياً لصادرات النفط والغاز الطبيعي فضلاً عن ذلك فقد أثر ارتفاع أسعار الغاز على تزايد جاذبية النفط بأعتباره بديلاً لأغراض التدفئة وفي توليد الكهرباء حيث أظهرت البيانات الدولية ارتفاع مؤشر الغاز الطبيعي إلى(٢٧٣,١) نقطة في مارس٢٠٢٢ بنسبة زيادة شهرية بلغت (٣٨,٢٤%) وبنسبة زيادة سنوية (٣١٦,١%) مقارنة عن شهر مارس ٢٠٢١ حيث ارتفع سعر الغاز الطبيعي في أوروبا إلى(٤٢,٤%) وفي مارس ٢٠٢٢ بنسبة زيادة شهرية (٥٥,٧%) مقارنة بالشهر السابق وبنسبة زيادة سنوية (٥٩١,٩%) مقارنة بالشهر نفسه من العام ٢٠٢١ (التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب الروسية الاوكرانية على اليمن ,مصدر سابق , ص ٨.)

الفرع الثاني : آثار الأزمة الروسية الأوكرانية على أسواق السلع العالمية وأسواق النفط وأسعاره

بدأت الدول الأوروبية الخروج من جائحة أزمة فيروس كورونا التي ضربت اقتصادياتها بقوة منذ بداية ٢٠٢٠ إلى منتصف العام الماضي، حتى فوجئت بكارثة الغزو الروسي الأوكراني الذي يعد اكبر اختبار تواجهه القارة الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية، لأن هناك كلفة ضخمة للنمو الاقتصادي والأمني في أوروبا. فالحرب تضرب بمعولها إمدادات الطاقة والتجارة الخارجية وسلاسل التوريد وتدفع معدلات التضخم إلى الصعود ، بينما أضحت أوروبا بين خيارات مُرة رغم تفاوت التقديرات لتكاليف الحرب الروسية في أوكرانيا وارتداد تأثير العقوبات الغربية الواسعة ضد موسكو على اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي، فإنها تبدو ثقيلة حتى في أدنى مستوياتها وفق تقديرات متباينة حتى نهاية أبريل/ نيسان الماضي فإن النمو الاقتصادي الأوروبي تعرض لخسارة تتراوح بين(١-٢%) من ناتجة المحلي خلال العام الجاري وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاء الأوروبي "يورو ستات" لحجم الناتج المحلي الإجمالي للكتلة الاوربية بنحو (١٧,٩) تريليون

دولار في ٢٠٢١. وهذه التقديرات للخسائر تبدو متفائلة وفق محللين اذ لم تأخذ في الحسبان تكاليف إيواء اللاجئين الأوكرانيين في الدول الأوربية والمساعدات التي ستدفعها اوروبا لمواطنيها من محدودي الدخل والفقراء لمقابلة فواتير أسعار الطاقة المرتفعة كذلك مخاوف بشأن متى انتهاء الحرب كل طول مدة الحرب الروسية الاوكرانية والتي سوف تودي الى توقف النزيف المالي والاقتصادي والأوربي (المنشاوي, مقال منشور٢٠٢٢/٣/٢٢ ،ص٢،على الموقع الالكتروني(https://www.aljazeera.net

وفي تقرير للبنك المركزي الأوروبي صدر أخيرا فإن الحرب الاوكرانية ستخفض النمو الاقتصادي بنسبة(٠,٧% الى ٣,٧%)خلال عام ٢٠٢٢ .كما أشار بنك الاستثمار العالمي غولدن ساكس إلى أن الحرب ستخفض معدل النمو الاقتصادي لمنطقة دول اليورو الى(١٩ بنسبة ١,٤%) (المصدر نفسه، ص٤-٥.) كما رفعت الحرب الروسية الأوكرانية تكاليف الأمن والدفاع في دول الاتحاد الأوروبي وهو ما يعني زيادة التمويل عبر الاستدانة فألمانيا تنوي تحديث جيوشها بنحو تريليون دولار وهناك تكاليف استثمار في دول الاتحاد الأوروبي خصوصاً الكبيرة بزيادة كبيرة في ميزانية الدفاع بسبب الخطر الأمني والعسكري الروسي حتى في حال انتهاء الحرب وموافقة موسكو على الانسحاب من اوكرانيا (بيان خبراء صندوق النقد الدولي عن الاثر الاقتصادي للحرب في اوكرانيا ، مصدر سابق،ص٦)، أما على صعيد الطاقة رفعت الحرب و تداعيات اضطرابات الإمدادات الروسية أسعار الغاز الطبيعي والمشتقات البترولية إلى مستويات غير مسبوقة وساهمت بشكل مباشر في ارتفاع معدل التضخم لأول مرة بنسبة أعلى من المعدل الأمريكي . وتشير بيانات " يوروستات "إلى أن التضخم (بلغ٧,٤%) في منطقة اليورو, اذ قفزت أسعار الطاقة في المتوسط بنسبة ٤٥% منذ بداية العام وحتى حزيران/ ٢٠٢٢ بينما من المتوقع أن يسفر أي حظر أوروبي على النفط الروسي عن رفع تكاليف المحروقات إلى مستويات أعلى خلال الأشهر المقبلة خصوصاً أن روسيا في المقابل وسعت من استخدام ورقة الغاز في الضغط على الأوروبيين. كما أن أوروبا لا تستورد النفط الخام من روسيا فحسب بل تستورد أيضا منتجات مكررة مثل الديزل لتزويد سيارات الركاب وتلك المستخدمة في القطاع الصناعي بالوقودلأن استيراد الديزل من مناطق أبعد من روسيا سوف يؤدي إلى زيادة تكاليف الشحن وبالتالي رفع الأسعار في محطات الوقود وكل هذا سوف يؤثر على اقتصاد الاتحاد الأوروبي (تقرير عن خسائر اوروبا من الحرب الروسية بأوكرانيا,منشور على الموقع الالكتروني،بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢،ص٢.

https://www.alaraby.com) . كما تبين البيانات الواردة من وكالة الاتحاد الأوروبي لتعاون منظمي شؤون الطاقة إن العديد من الدول الأوروبية تعتمد بشكل حصري على الغاز الروسي ويبرز في هذا الجانب مقدونيا الشمالية

والبوسنة والهرسك ومولدوفيا، كما أن الاعتماد على إمدادات الغاز الروسي بلغ نسبة تجاوزت (٩٠%) بالنسبة لفلندا ولاتفيا، بينما وصل إلى (٨٩ %)بالنسبة إلى صربيا، أما بلجيكا فبلغت نسبة تبعيتها للغاز الروسي (٧٧%) وألمانيا (٤٩%) وإيطاليا (٤٦%) وبولندا (٤٠%) أما فرنسا فوصلت النسبة إلى (٢٤%). وأن الغاز الذي تشتريه أوروبا من روسيا لتزويد مرافقها الكهربائية بالطاقة يكون عبر خطوط الأنابيب براً أو تحت البحر بينما الانتقال إلى موردين آخرين سيدفعها إلى التحول إلى الغاز المسال الذي يكلف أكثر من عمليات نقله أو تحويله من صورته السائلة إلى الغازية وهناك دول مثل إسبانيا وإيطاليا وفرنسا هي التي تقود دعوات للتخلي عن الغاز الروسي. وفي منتصف أبريل/ نيسان الماضي حذرت خمس معاهدات اقتصادية تقديم المشورة للحكومة الألمانية في تقرير مشترك من أن ألمانيا صاحبة اكبر اقتصاد في أوروبا ستتكبد وحدها خسارة تقدر بنحو (٢٥٠ مليار دولار)على مدى العامين المقبلين في حالة الوقف الفوري لإمدادات الطاقة الروسية، حسب التقارير بأن توقف الإمدادات الروسية سيؤدي إلى انكماش في بلد يعتبر قاطرة الاقتصاد الأوروبي وعندها من المرجح أن يدخل الاقتصاد الألماني في ركود حاد (التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب الروسية الاوكرانية على اليمن،مصدر سابق،ص٦. ايضا انظر:مقال منشور على الموقع الالكتروني بتاريخ ٢٠٢٢، مركز الدراسات والبحوث في بيروت،ص٦. https://www.bayancenter.org/٢٠٢٢//٠٤/٨٣٠٥)

المطلب الثاني: اثرالغزو اقتصادياً على الشرق الأوسط ودور العقوبات الاقتصادية على روسيا

إن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معرضة لتداعيات اقتصادية كبيرة ،فأن بعض بلدان المنطقة يعدون كشركاء تجاريين وبالتالي فإن آثار الأزمة ستكون ملموسة وإن كانت بدرجات متفاوتة على اقتصادات المنطقة وخاصةً على مستويات الأمن الغذائي. لكن على مستوى الطاقة الأمر مختلف بالنسبة للبلدان المصدرة للطاقة النفطية مثل العراق وقطر والسعودية والكويت وليبيا والجزائر، فقد تشهد تحسناً في أرصدتها المالية العامة و ميزان المدفوعات الخارجية وتعزيز معدلات النمو ومن المحتمل أيضاً أن تشهد البلدان المصدرة للغاز على وجه الخصوص زيادة هيكلية في الطلب من أوروبا. أما البلدان الغير منتجة للنفط سوف تتعرض لتأثيراً ملموساً وسلبياً على عدة اقتصاداتها مثل لبنان واليمن وتونس وهذه البلدان التي تعتمد اعتماداً أساسياً على أوكرانيا أو روسيا في الحصول على مواردها الغذائية لاسيما القمح والحبوب ومن المتوقع أن تؤدي الأزمة إلى تعطل سلاسل توريد الحبوب والبذور الزيتية وزيادة أسعار الأغذية و ارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج المحلية في قطاع الزراعة. وقد تنذر الأزمة بتعريض أمنها الغذائي لخطر بالغ حيث إن سوريا تستورد ثلثي احتياجاتها من المواد الغذائية ومعظم وارداتها من القمح من روسيا ،

ولبنان تستورد من اوكرانيا وروسيا أكثر من (٩٠%)احتياجاته من الحبوب واحتياطاتها من الحبوب لا تكفي الا لمدة شهر تقريباً ، ويستورد اليمن نحو (٤٠%) من احتياجاته من القمح من هذين البلدين المتحاربين (بلحاج , ٢٠٢٢/٧/٣ – مدونات البنك الدولي, على الموقع الالكتروني (https://blogs.worldbank.org

الفرع الأول: اثر الحرب الروسية الأوكرانية على أسعار السلع ومصادر الطاقة في دول الخليج

أن الأزمة الروسية الأوكرانية توصف بطابعها العام بأنها أزمة سياسية وتداعياتها السلبية على الاقتصاد أمر حتمي. فدول الخليج العربي تتداخل مصالحها الاقتصادية مع الدولتين، اذ تعد أوكرانيا إحدى أهم الدول التي استثمرت فيها دول الخليج العربي في السنوات الماضية لاسيما في القطاع الزراعي بجانب القطاعات الأخرى، التي وقعت فيها الدول اتفاقيات شراكة معها والتي تطورت بشكل لافت في السنوات الأخيرة حيث تولي"كيف" اهتماماً كبيراً لتطوير تلك العلاقات لاسيما في المجال الاقتصادي وكان آخرها إصدار رئيس أوكرانيا في أغسطس ٢٠٢١ مرسوماً يعفي مواطني دول الخليج من التأشيرة عند دخول بلاده (تقرير – ١٧ فبراير ٢٠٢٢ , الموقع الالكتروني https://www.independentarabia.co (m/node/٣٠٤٢٩١

لقد ارتفعت أسعار النفط في دول الخليج في الوقت الذي تستفيد هذه الدول من ارتفاع أسعار النفط الا ان هذه الزيادة تنعكس هي الأخرى على كلف الشحن، الذي يمثل جزءاً مهماً من كلفة الاستيراد العامة لأن ميزانية دول مجلس التعاون العربي لعام ٢٠٢٢ قدرت بمتوسط (٧٠) دولاراً للبرميل ما يعني إن الزيادة في أسعار النفط من المفترض أن تغلق فجوة التضخم الحاصل. في ضوء ذلك يقدر حجم التبادل التجاري للدول العربية مع روسيا في الفترة من٢٠١٩ الى ٢٠٢١ بين (١٨و٢١)مليار دولار (تقرير , منشور على الموقع الالكتروني https://www.alarabiya.net .)

الا انه من جانب آخر نرى إن هذا الارتفاع في أسعار النفط في الدول العربية سوف يجعل الدول العربية تودع العجز في ميزانيتها وتحقق فائضاً مالياً من عوائد النفط (تقرير , ٢٠٢٢ ، https://www.aljazeera.net) فمثلاً العراق ارتفعت عوائد إيراداته النفطية بسبب الحرب الذي يعتبر المصدر الرئيس للإيرادات العراقية والذي يساهم بنسبة تصل نحو (٩٠%) مما ينعكس إيجاباً على الإيرادات المالية للعراق . ولكن هذا لا يجعل العراق بمأمن عن آثار الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا بسبب البعد الجغرافي بين العراق وروسيا وأوكرانيا وكذلك ضعف العلاقات التجارية بين العراق ودول أوروبا الشرقية ومن ضمنها التي لا تشكل سوى نسبة ٢% من حجم تجارة العراق إلا أن العراق جزء من النظام الإقليمي الذي هو جزءاً لا يتجزأ

من النظام العالمي خاصةً النظام الاقتصادي المتشابك والمترابط والمعقد لذا لن يكون العراق بمأمن عن الآثار الاقتصادية التي سترمي بنفسها على جميع دول العالم بدرجات متفاوتة (الجمري، ٢٠٢٢ https://www.almayadeen.net.) لقد أثرت الحرب على انخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بسبب عمليات التهريب مما أسهم في ارتفاع أسعار الحبوب والسلع المستوردة، على الرغم من أن العراق لا يستورد القمح من أوكرانيا أو روسيا إذ ان العراق يستورد احتياجاته من القمح من الولايات المتحدة واستراليا وكندا. فإن الحرب بين البلدين قد رفعت من أسعاره عالمياً ومع توقف شحن الحبوب من المرافئ الاوكرانية بعد اندلاع الحرب و تأثرت المرافئ الروسية بالعمليات العسكرية القريبة منها. فالآثار السلبية الاقتصادية على العراق أدت لارتفاع معدلات التضخم للأسعار في العراق ابتداً منذ قرار الحكومة بتخفيض قيمة الدينار العراق مقابل الدولار حتى سجل معدل التضخم (٦,٨%) ومن المتوقع جداً ارتفاعه بمستويات عالية إذ سينسحب التضخم العالمي على المواد الغذائية إلى الاقتصاد العراقي، خصوصاً أن العراق يستورد من الخارج نحو (٨٠%) من أمنه الغذائي (تقرير ،نشر على الموقع الالكتروني https://arabic.cnn.com/middle-east/article/٢٠٢٢/٠٨/٢٥) ولكن هنالك مشكلة أخرى قد تجعل العراق يفقد جزء من بيع حصته النفطية في الاسواق الهندية ، الهند التي تعد ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم وتستورد أكثر من (٨٠%) من احتياجاتها من نفط الشرق الأوسط .فالهند تحصل على معظم نفطها من دول الخليج العربي الغنية بالنفط والغاز، ويحتل العراق المرتبة الأولى، إذ يزود نيودلهي بنسبة (٢٣%)تليه السعودية بنسبة (١٨%)ثم الإمارات العربية(١١%) وقد بدأت الهند حالياً بشراء خام الاورال الروسي من خلال الدفع بالروبل الروسي والروبية الهندية وبأسعار منخفضة بسبب فصل عدد من البنوك الروسية عن نظام سوفت للدفع وتمويل التجارة العالمية والحظر الأميركي والتضييق الأوروبي على صادرات النفط الروسية وتشير العديد من التقارير عن أن الهند تشتري النفط الروسي بكميات كبيرة خلال الحرب، مستفيدة من الخصومات الكبيرة التي تعرض لها . إذ صدرت روسيا (٣٦٠) ألف برميل يومياً من النفط إلى الهند في آذار ٢٠٢٢، أي ما يقرب من (٤) أضعاف متوسط عام ٢٠٢١ (المرسومي , ٢٠٢٢،ص١-٢.)

الفرع الثاني : دور العقوبات الاقتصادية المتخذة من قبل الاتحاد الأوربي والولايات اتجاه روسيا

اعتمدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عدة من الجزاءات ضد روسيا وتهدف هذه الجزاءات إلى عزل روسيا عن النظام المالي الدولي وضغط على الذين يدعمون النظام الروسي سياسياً واقتصادياً. فهنالك جزاءات

فردية للضغط على الجهات السياسية والاقتصادية التي تدعم النظام الروسي وعلى زعماء الهيئات الانفصالية في دونيتسكولو غانسكوخيرسونوزابوريجيا التي ضمتها روسيا بصفة غير مشروعة. وتضمنت هذه الجزاءات على تجميد الأصول ومنع دخول أراضي الاتحاد الأوروبي وتستهدف أكثر من (١,٣٠٠) شخص وكيان روسي، من بينهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير الشؤون الخارجية سيرغي لافروف. والجزاءات المالية الشاملة التي ترمي إلى نفاد القدرة التمويلية للاقتصاد الروسي، وتشمل بصورة خاصة منع المعاملات على أصول المصرف المركزي الروسي واحتياطه وفرض قيود على شراء الديون السيادية الروسية وعلى التدفقات المالية الآتية من روسيا وإقصاء بعض المؤسسات المصرفية الروسية من نظام "سويفت" للرسائل الآمنة، ومن بينها مصرفا (Sberbank)وفي تي بي (VTB) وهما أهم مصرفَين في روسيا. وأما عن الجزاءات الاقتصادية فقد استهدفت القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الروسي، كقطاعات الطاقة والمواصلات والطائرات والصناعات الدفاعية والمواد الأولية ، وتشمل هذه الجزاءات بصورة خاصة منع عمليات استيراد وتصدير بعض السلع من روسيا وإليها مثل الطائرات والمعدات الخاصة بها والسلع الثنائية الاستخدام والسلع العالية التقنية والمستلزمات وغيرها، فضلاً عن منع السفن التي ترفع العلم الروسي من الرسو في المرافئ . إلى جانب محظورات إضافية على قطاع تزويد الخدمات . وتستهدف الجزاءات على وجه الخصوص قطاع الطاقة الذي يعد استراتيجياً من ناحية تمويل كلفة الحرب التي تتكبدها روسيا. وقررت الدول الأعضاء بصورةٍ خاصة حظر استيراد الفحم الروسي والواردات التي تمر بالطرق البحرية والنفط الخام والمنتجات النفطية الآتية من روسيا أي ما يقارب الكمية الكاملة من النفط الذي تصدره روسيا إلى الاتحاد الأوروبي. وتشتمل التدابير التي إعتمدها الاتحاد الأوروبي كذلك على آلية وضع حد أقصى لأسعار النفط الذي تبيعه روسيا إلى البلدان الأخرى. وتهدف هذه الآلية المكملة للحظر الأوروبي إلى تقليص العائدات التي تحصل عليها روسيا من خلال تصدير النفط مع تجنب الصدمة جراء الأسعار العالمية . والجزاءات التي تستهدف حملات التضليل الإعلامي والتلاعب بالمعلومات بما فيها تعليق بث قنوات "سبوتنيك" و"روسيا اليوم" وروسيا ٢٤" في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حتى نهاية الاعتداء الروسي على أوكرانيا .إضافة إلى ذلك فُرضت قيود محددة على المبادلات التجارية والاستثمارات مع كيانات في منطقتي دونيتسكو لوغانسكوخيرسونوزابوريجيا التي ضمتها روسيا بصفة غير مشروعة يوم ٣٠ أيلول ٢٠٢٢. وإعتمد الاتحاد الأوروبي بعض الاستثناءات الإنسانية لكي لا يعيق إيصال المساعدات إلى السكان الأوكرانيين (تقرير الدبلوماسية الفرنسية – وزارة أوروبا والشؤون الخارجي،استعراض الجزاءات المفروضة على

روسيا وبلاروسيا، تم نشره على الموقع الالكتروني في كانون الأول/ ٢٠٢٢ (https://www.diplomatie.gouv.fr)

وعلى الرغم من إن الروس تمكنوا من تعزيز استقرار الاقتصاد لكنه لن يساعدهم على الأمد البعيد حيث تتوقع وزارة الاقتصاد الروسية وفق تقرير الصحيفة "فيدومستي " الروسية بتاريخ ٢٦ نيسان ٢٠٢٢ إن الناتج المحلي الاجمالي الروسي سوف ينكمش بنسب (٨,٨%)خلال الأشهر القادمة نتيجة للعقوبات الغربية. لكنها تتوقع أن يعود إلى النمو بنسبة(١,٣%) في عام ٢٠٢٣ و(٤,٦ %) في عام ٢٠٢٤ و(٢,٨%) في عام ٢٠٢٥ ومثل هذه الحسابات مطاطة لأنها تعتمد على متغيرات كثيرة وعلى السنوات المتخذة مقياساً لحساب النسبة، مع ذلك يمكن إعتبار هذا التنبؤ متفائلاً لكن اعترف بفاعلية العقوبات الغربية (مقال ،الموقع الالكتروني في تموز/٢٠٢٢ (https://www.skynewsarabia.com)

. أن العقوبات التي يستخدمها الغرب قوية وفعالة حتى وصفها بوتين بأنها إعلان حرب لأن هذه العقوبات أدت إلى استبعاد روسيا إلى حد كبير من النظام المالي العالمي و أن أكثر من نصف احتياطاتها من النقد الأجنبي أضحت عديمة الجدوى. حيث أن الشركات الغربية خائفة لأسباب تمس بالسمعة وتتسم في الحيطة والحذر لأن هبوط إجمالي الناتج المحلي الروسي إلى أدنى مستوى بمعدل (٨%) تعقبه فترة طويلة من الركود ، كما أن قرار البنك المركزي الروسي برفع معدل الفائدة إلى (٢٠%) سيكون مكلفاً في حد ذاته وانه فرض قيود على صادرات الطاقة هي الخطوة التالية الواضحة رغم معارضة المانيا لها كما أن (٥٥%) من صادرات روسيا من الوقود ذهبت إلى دول الاتحاد الأوروبي وكان نصيب اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتركيا (١٣%) فإذا وافقت هذه الدول على فرض ضرائب على وارداتها من الوقود فإن روسيا قد تسعى إلى بيعه لبلدان أخرى لا سيما الصين، وأن الغرض من فرض العقوبات هو إجبار موسكو على تغيير سياستها أو نظام الحكم لكن روسيا لن تتراجع عن الحرب لأوكرانيا على الرغم من إن فرض العقوبات التي قد تكبد الروس خسائر فادحة من دون الإطاحة بالنظام أو التراجع عن موقفها وهذا من شأنه أن يجعل بوتين لخوض مغامرات متهورة التي قد تشمل اللجوء لاستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الشعب الأوكراني أو أهداف أخرى في الغرب(وولف – فايننشال تايمز البريطانية.). حيث صرح الرئيس الروسي في احد اجتماعاته إن اللوم في العواقب العالمية للعقوبات المفروضة على روسيا، بما في ذلك المجاعة المحتملة في عدد من دول العالم يقع على عاتق الدول الغربية المستعدة للتضحية ببقية العالم من أجل الهيمنة، كما أن عدداً من الدول تواجه بالفعل خطر المجاعة، وفي حال استمرت العقوبات على روسيا فإن عواقب صعبة قد تظهر في الاتحاد الأوروبي، مشدداً على أن روسيا تتعامل بنجاح مع العقوبات الغربية التي فرضت عليها وأضاف

أن العقوبات الغربية ضد روسيا أضرت باقتصادات الدول التي فرضتها كما أنها أثارت أزمة عالمية، وقال إن هذه العقوبات تثير أزمة عالمية إلى حد كبير. وواضعيها (الدول التي فرضت العقوبات) مسترشدين بطموحات سياسية قصيرة النظر لأن العداء والارهاب ضد روسيا قد أضروا إلى حد كبير بمصالحهم الوطنية واقتصاداتهم ورفاهية مواطنيهم (مقال ،نشرت بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٢ على الموقع الالكتروني https://www.aljazeera.net).إذا كان الهدف من العقوبات المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية تدمير الاقتصاد الروسي من الصعب وصفها بأنها ناجحة لأن موسكو تجني حوالي ٨٠٠ مليون دولار يومياً ويتم إنفاق جزء كبير منها من أجل تحفيز اقتصاد البلاد كما أن الرئيس الأمريكي"جوبايدن" عندما فرض العقوبات حدد مهلة زمنية لمدة شهر واحد لمعرفة آثار العقوبات وعندما انتهى الشهر لم تتأثر روسيا من العقوبات المفروضة عليها (ايكونوميست البريطانية ، , تقرير منشور بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٥على الموقع الالكتروني(https://www.aljazeera.net

الخاتمة

إن آثار الحرب الروسية الاوكرانية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي يتوقف بدرجة كبيرة على تطور الحرب فكلما كانت الحرب مدتها طويلة سوف تخلف آثار اقتصادية فادحة على الاقتصاد العالمي لذا من خلال دراسة البحث خرجنا ببعض النتائج والتوصيات والتي من جملتها ما يأتي:-

أولاً :الاستنتاجات:

١- أن القانون الدولي وأن كان يجرم غزو روسيا ويعتبره غير مشروع إلا انه يقف اليوم عاجزاً على أن يتخذ أي قرار يدين روسيا في مجلس الأمن أو يسمح للمجتمع الدولي باستخدام القوة لإعادة الاستقرار والسلم والأمن لأوكرانيا. لأن مجلس الأمن وتركيبته الحالية وحق الفيتو الذي تمتلكه الدول الخمس دائمة العضوية يجعل مجلس الأمن عاجزاً عن أداء مهامه الرئيسية تجاه الحفاظ على السلم والأمن الدوليين والاستقرار في المنطقة.عجز القضاء الدولي متمثلاً بمحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية عن اتخاذ قرار يتناسب وحجم الإنتهاكات الروسية الخطيرة التي حلت بأوكرانيا.

٢- أن اغلب الدول الأوروبية تعتمد على الغاز والنفط الروسي وبالتالي فإن الدول الأوروبية تضررت من العقوبات التي فرضتها على روسيا لكنها مستمرة في فرض العقوبات وذلك من خلال إيجاد بديل من أجل توفير الغاز والنفط من دول أخرى .

٣- أثرت الحرب الروسية الاوكرانية ايجابياً على دول الخليج الغنية بالطاقة وسيكون هناك فائض في ميزانيات دول الخليج للمرة الأولى .

٤- فرض الاتحاد الأوروبي جزاءات ضد روسيا وهدف هذه الجزاءات عزل روسي عن النظام المالي والدولي وضغط على الذين يدعمون النظام الروسي سياسياً واقتصادياً وبالتالي فإنهم يعيقون روسيا من مواصلة الحرب من خلال فرض هذه العقوبات .

ثانياً :-التوصيات :-

١-على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة القيام بمبادرات جدية من خلال عقد المؤتمرات والمفاوضات في اطار الأمم المتحدة في سبيل تعديل النظام الداخلي لمجلس الأمن.

٢-دعوة أوكرانيا وكذلك الدول المهتمة بالقضية الأوكرانية باستخدام الجانب التفاوضي في سبيل حل الأزمة.

٣-إعادة النظر بالقانون الأساسي لمحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية بما يجعل اختصاصاتهم شاملة لكل أمر يتعلق بتقرير المسؤولية الدولية التي يقع على عاتق كل من يهدد السلم والأمن الدوليين دون التوقف على أرادة الدولة المخالفة للقوانين الدولية.

٤-يجب على الدول المنتجة للمواد الغذائية والطاقة أن تقف بجدية مع أوكرانيا خاصة في فصل الشتاء من أجل مساعدتها على الوقوف بهذه الأزمة .

٥-على الدول المنتجة للطاقة أن تقف إلى جانب ألمانيا والاتحاد الاوربي لأن انفجار خطي " نورد ستريم" أضرها كثيراً بسبب انقطاع الغاز الروسي عنها قبل ان تكمل استعداداتها لتوفير الغاز اللازم لها .

المصادر:-

اولاً:- الكتب العربية والبحوث والمقالات .

١-ابراهيم محمد العناني، النظام الدولي في مواجهة الأزمات والكوارث،ط٣،دار النهضة العربية – لقاهرة،٢٠٠٧.

٢-بوراس عبد القادر، التدخل الدولي الإنساني وتراجع دور السيادة الوطنية، دار الجامعة الجديدة – الجزائر،٢٠٠٩.

٣-حسين سليمان، وعبد المحسن سلامة ، التعقيدات الاقتصادية للازمة الأوكرانية والعقوبات على روسيا، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، رئيس مجلس إدارة مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠٢٢.

٤-عاطف علي الصالحي، مشروعية التدخل الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، ط١، دار النهضة العربية،القاهرة،٢٠٠٩.

٥-عبدالله علي عبود،دور القانون الدولي الجنائي في حماية حقوق الإنسان,ط١،دار دجلة للطباعة والنشر،عمان،٢٠٠٧.

٦-علي عبد الرحيم العبودي ،الآثار العالمية للحرب الروسية – الاوكرانية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي،مركز البيان للدراسات والتخطيط،بيروت،٢٠٢٢.

٧-نبيل جعفر المرسومي، تأثير الازمة الروسية – الاوكرانية على الاقتصاد العراقي، شبكة الاقتصاديين العراقيين،٢٠٢٢.

٨-ليلي نقولا الرحباني، التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان،٢٠١١.

٩-عاشور سامية، حدود اختصاص المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة مولود معمري، الجزائر،٢٠١٦.

١٠-فاطمة بومعزة، الدفاع الشرعي الوقائي في القانون الدولي التأصيل والمشروعية، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة قسنطينة الجزائر، المجلد ١٤،العدد ٣، تاريخ النشر ٢٠٢٢.

١١-فليح غزلان وآخرون، التدخل العسكري المعاصر بين القانون الدولي والممارسة الدولية- العدوان المقنع-، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زياني عاشور،الجزائر، تاريخ النشر٢٠١٩.

١٢-محمد بوبش، الإشكاليات القانونية للحروب الروسية الأوكرانية، بحث منشور في المعهد المصري للدراسات،تاريخ النشر ٢٠٢٢،ص٤-٥، للمزيد راجع الموقع الإلكتروني،https://eipss-eg.org.

ثانياً:- التقارير الدولية.

١- مبررات بوتين لشن الحرب على أوكرانيا، تقرير نشرته قناة DW،تاريخ النشر في ٢٠٢٢، للمزيد راجع الموقع الإلكتروني، https://m.dw.com/ar/dw ..

٢- بيان خبراء صندوق النقد الدولي عن الاثر الاقتصادي للحرب في اوكرانيا , رقم ٢٢/٦١ في ٥ مارس ٢٠٢٢ , مقال منشور على الموقع الالكتروني،ص٣-https://www.imf.org/ar/News/Articles/٢٠٢٢/٠٣/٠٥/pr٢٢٦١-imf-staff-statement-on-the-economic-impact-of-war-in-ukraine.

٣- تقرير عن خسائر اوروبا من الحرب الروسية بأوكرانيا ، منشور على الموقع الالكتروني،بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢، https://www.alaraby.com .
٤- تقرير عن تأثيرات الحرب الروسية الاوكرانية على الشرق الاوسط،نشر على الموقع الالكتروني٢٠٢٢/٠٨/٢٥/https://arabic.cnn.com/middle-east/article.
٥- فريد بلحاج - نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون الشرق الاوسط وشمال افريقيا،تقرير عن الحرب في اوكرانيا وتداعياتها على منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا،٢٠٢٢/٧/٣ – مدونات البنك الدولي،على الموقع الالكتروني https://blogs.worldbank.org
٦- تقرير عن مدى تأثير ازمة اوكرانيا على استثمارات دول الخليج – ١٧ فبراير ٢٠٢٢ , الموقع الالكتروني https://www.independentarabia.com/node/٣٠٤٢٩١
٧- تقرير صندوق النقد للعربية لا تأثير يذكر على الاقتصاد السعودي جراء حرب اوكرانيا ، منشور على الموقع الالكتروني https://www.alarabiya.net.
٨- تقرير عن حرب روسيا واوكرانيا واثارها على الاقتصاد في المنطقة العربية، https://www.aljazeera.net
٩- تقرير الدبلوماسية الفرنسية – وزارة أوروبا والشؤون الخارجي , استعراض الجزاءات المفروضة على روسيا وبيلاروس ،الموقع الالكترونيوبيلاروس، تم نشره على الموقع الالكتروني https://www.diplomatie.gouv.fr
١٠- ايكونوميست البريطانية ،كيف توثر حرب روسيا في اسواق السلع العالمية , تقرير منشور على الموقع الالكتروني https://www.aljazeera.net.
١١- محمد يوسف، الاجتياح الروسي لأوكرانيا وتداعياته من منظور القانون الدولي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني للمركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر.٢٠٢٣ https://democraticac.de.
١٢- رشاد عارف السيد،نظرات حول حقوق الانسان في النزاع المسلح،مقال منشور في المجلة المصرية للقانون الدولي،القاهرة.
١٣- مقال منشور على الموقع الالكتروني بتاريخ ٢٠٢٢، مركز الدراسات والبحوث في بيروت. https://www.bayancenter.org/٢٠٢٢/٠٤/٨٣٠٥.
١٤- محمد المنشاوي،تأثير حرب روسيا واوكرانيا على الاقتصاد العالمي،مقال منشور٢٠٢٢/٣/٢٢ ،على الموقع الالكتروني https://www.aljazeera.net
١٥- عباس الجمري،مقال عن اثار العملية العسكرية الروسية في اوكرانيا في الخليج،الموقع الالكتروني https://www.almayadeen.net/articles
١٦- مقال عن كيف انتفعت روسيا من العقوبات الغربية – سكاي نيوز عربية،الموقع الالكتروني https://www.skynewsarabia.com
١٧- مقال عن العقوبات المفروضة على روسيا تثير ازمة عالمية،بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٢ الموقع الالكتروني https://www.aljazeera.net
١٨- مقال منشور ،مارتن وولف – محلل اقتصادي بصحيفة – فايننشال تايمز البريطانية، ٢٠٢٢. https://acpss.ahram.org.eg/Media/Malafat/Malaf-Ukraine.
١٩- إسلام البياري، مشروعية قرار محكمة العدل الدولية حول الحرب بين روسيا و أوكرانيا، مقال منشور على الموقع الإلكتروني،تاريخ النشر ٢٠٢٢،ص٣، https://www.aljazeera.net/opinions.
٢٠- ليلى نقولا، قرار محكمة العدل ضد روسيا حيثياته وإمكانية تنفيذه، مقال منشور على الموقع الإلكتروني، ٢٠٢٢، ص٢. https://www.almayadeen.net/articles.
٢١- التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب الروسية الاوكرانية على اليمن، ورقة تحليلية، الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتعاون الدولي- قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية ، ٢٠٢٢ .
٢٢- م .م رفيف طلال خالد , فاعلية القانون الدولي الإنساني في تنظيم الحرب السيبرانية , مجلة القلم , مجلد ٨ عدد ١٦ ٢٠٢٤ , DOI: https://doi.org/١٠,٧٠١٢٦/aqj.v٧i١٦,٢٣٥

٢٣- بريز فتاح يونس , دور الأمن القومي في ابرام المعاهدات الدولية , مجلة كلية القلم , عدد ١٦ , مجلد ٨ , ٢٠٢٤ , DOI: https://doi.org/١٠,٧٠١٢٦/aqj.v٨i١٦,٢٣٨

الملخص

إن الحروب والنزاعات المسلحة خاصة في أوروبا الشرقية، تؤثر بشكل كبير على المشهدين الإنساني والاقتصادي على مستوى العالم. ويُعد النزاع الروسي الأوكراني نموذجاً بارزاً يعكس كيف يمكن لصراع محلي أن يُحدث آثاراً عميقة على النظام الدولي برمته. تلك الحرب تسببت في نزوح أكثر من ١٠ ملايين شخص داخلياً وخارجياً، ما شكل ضغطاً كبيراً على الدول المجاورة مثل بولندا ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى. مع تفاقم أوضاع اللاجئين بسبب نقص التمويل والمساعدات الإنسانية. بعد إن كانت أوكرانيا تمثل مصدراً رئيسياً للقمح والحبوب عالمياً. تعطلت عجلة الإنتاج بسبب القتال، مما أدى إلى أزمات غذائية في العديد من الدول النامية مثل مصر واليمن ودول أفريقيا . كذلك دُمرت مستشفيات ومدارس، ما أدى إلى تدهور الرعاية الصحية والتعليم لملايين الأشخاص. وبالإضافة لما تم نشرة من تقارير متزايدة عن إرتكاب جرائم حرب، بما في ذلك استهداف المدنيين والبنية التحتية الحيوية. وكانت النساء والأطفال الأكثر تضرراً، حيث زادت معدلات الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي.

أما الآثار الاقتصادية تعد روسيا من أكبر موردي النفط والغاز لأوروبا. إن العقوبات الغربية وتعطيل الإمدادات دفع أسعار الطاقة إلى مستويات قياسية، هذا أثر على الاقتصاد العالمي. مما دفع تحول الدول الأوروبية إلى مصادر بديلة أدى إلى استثمارات مكلفة في الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي المسال. كذلك دفعت الحرب أسعار السلع الأساسية إلى الارتفاع، خاصة القمح والزيوت والغاز الطبيعي، مما أدى إلى تضخم قياسي في اقتصادات المدن الكبرى والنامية. ان النزاعات المسلحة في أوروبا الشرقية،أظهرت كيف يمكن لصراع محلي أن يغير النظام الإنساني والاقتصاد العالمي. وبينما يسعى العالم لمعالجة الأزمات الناجمة عنها، يبقى السلام والاستقرار العامل الأهم في حماية الشعوب والاقتصاديات من التداعيات الكارثية.

الكلمات المفتاحية :- النزاعات المسلحة , أوربا الشرقية , الاقتصاد العالمي.

Abstract

Wars and armed conflicts, especially in Eastern Europe, have a significant impact on the humanitarian and economic landscapes worldwide. The Russian-Ukrainian conflict is a prominent example of how a local conflict can have profound effects on the entire international system. The war has displaced more than ١٠ million people internally and externally, putting significant pressure on neighboring countries such as Poland and other EU countries. The refugee situation has been exacerbated by a lack of funding and humanitarian aid. Ukraine used to be a major source of wheat and grains globally. Production has been disrupted by the fighting, leading to food crises in many developing countries such as Egypt, Yemen and sub-Saharan Africa. Hospitals and schools have been destroyed, deteriorating healthcare and education for millions of people. In addition, there have been increasing reports of war crimes, including the targeting of civilians and critical infrastructure. Women and children have been t, with increased rates of

DOI ١٠,٧٠١٢٦/aqj.v٩i١٧,٢٥٠

human trafficking and sexual exploitation.

As for the economic impacts, Russia is one of the largest suppliers of oil and gas to Europe. oil and natural gas, leading to record inflation in major urban and developing economies. The armed conflicts in Eastern Europe have shown how a local conflict can change the global humanitarian and economic order. As the world struggles to address the crises they have caused, peace and stability remain the most important factor in protecting people and economies from catastrophic consequences.

Keywords: Armed conflicts, Eastern Europe, global economy